اكتشفوا ان ثلاثة ملايين جرى تهريبها سرا فأجازوا الفيديو ثانية وسمحوا بتداول ٤٠٠ فيلم تتماشى مع أذواق الشيوخ ليشاهدها الناس ... انظروا الى أية درجة يتدخلون بأمزجة الناس.

وفي فلسطين أيضا رغم التقاطع السياسي بين اتجاهات فكرية متعددة لمجابهة المؤامرة التصفوية الامريكية- الاسرائيلية، ورغم نمو تيار ديمقراطي داخل صفوف الحركة الاسلامية، وهنا يمكن ذكر اسم *منير شفيق* وسواه، فضلا عن المرونة التي يبديها الدكتور *الشقاقي* ورفاقه، بيد انه حتى اللحظة لا يوجد موقف رسمي برنامجي لدى مختلف الفصائل الاسلامية يعلن انحيازه للديمقراطية ولو في حدود مبادئها الاساسية، ناهيكم عن أراء متطرفة تسمع في بعض الاروقة تقول انه في حالة الحكم الاسلامي ستفرض الجزية على غير المسلمين وتقيم الحد بقتل كل مسلم ارتد عن الاسلام علما ان هذه قضية قلبية يصعب حسمها، وربما تخالف حرية المعتقد "*ولا اكراه في الدين*" وتنسف مبدأ الكفاءة والمساواة بين المواطنين.

بينما في الاردن وبعد رضوخ الملك للمطلب الشعبي بالديمقراطية، بعد هبة نيسان عام ٨٩، حيثما أجاز التعددية الحزبية وصياغة دستور يكفل حرية الأحزاب اعترض الاسلاميون على حق الأحزاب اليسارية بالتشكل حابسة نفسها في ملزمة الدعاية البريطانية في العشرينات والثلاثينات بأن الشيوعية تعادل الالحاد، وكفى الله المؤمنين شر القتال، علما انه لا يوجد اي بند برنامجي في الأحزاب العلمانية برجوازية كانت أو يسارية ينص على الالحاد أو الايمان، ذلك انها أحزاب وحسب، مشاغلها أرضية وانسانية، غير ان الحركات الاسلامية تحاول فرض نموذجها الحزبي على الاخرين، وهذا غريب حقا.

طبعا يمكن الاطناب في تبيان نتائج وتمظهرات ومحاذير معاداة الديمقراطية في المجتمع العربي الذي تعتبر الديمقراطية في عداد حلقته المركزية، اي الحلقة الأهم في سلسلة مهامه ورافعة مشروعه النهضوي... والديمقراطية ليست مطلوبة للشعوب فقط بل للحركات السياسية ذاتها، فهي تنمو في اجواء الديمقراطية وتتفادى العنف في حل خلافاتها مع الاخرين، ناهيكم انها بحاجة لها على صعيد داخلي في سبيل التجديد التنظيمي والفكري..الخ، اذ لاحظت تململا داخليا في بعض أقاليم حركة الاخوان المسلمين في السودان وتونس وسوريا، حتى ان *الترابي* لا يوافق الا على